مبادئ ومعايير اختيار الولاة
في عهد الأمام علي عليه السلام
(مالك الأشتر أنموذجا)

Principles and criteria for selecting governors during the era of Imam Ali (peace be upon him)
(Malik Al-Ashtar is a model)

الاستاذ الدكتور جميل حليل نعمة المعلة

Prof. Dr. Jameel Helayel Ni`amha Al-Me`alah

الملخص

ترجع أهمية البحث: في محاولة استنطاق النصوص والخطب الامام علي عليه السلام لمعرفة مبادئ ومعايير اختيار الولاة من اجل تحقيق العدل والانصاف بين أفراد المجتمع.

إذ يحاول البحث الاجابة على تساءل هام، هل يوجد في الدين الاسلامي نص نظري ومنهج عملي واقعي يرسخ الى مبادئ ومعايير اختيار الحاكم وكان عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر خير دليل نظري وعملي واقعي بين ايدينا.

لقد إجابة هذه الدراسة على هذا التساؤل الهام، وذلك من خلال تأكيد على ما جاء بهذا العهد على عدة مبادئ ومعايير يمكن التطرق الى أهمها، على شكل (سبع محاور) ستكون هي بمثابة (هيكلية البحث) التي تجيب على هذه الإشكالية، والمحاور هي:

- المحور الأول: إن يتصف الحاكم بالأمانة والعدل ومخافة الله.
- المحور الثاني: معرفة الحاكم في مبادئ أصول إدارة الدولة الادارية والسياسية.
- المحور الثالث: معرفة الحاكم في تصنيف الطبقات الاجتماعية.
- المحور الرابع: معايير وآلية اختيار الولاة والقضاة والمستشارين.
- المحور الخامس: معرفة الحاكم في الجانب الاقتصادي للدولة وتوزيع الثروات.
- المحور السادس: تطبيق الحاكم مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في النظام الاداري.
- المحور السابع: تقرب الحاكم من العلماء وأهل الحكمة والرأي.

الكلمات المفتاحية: مبادئ، معايير، اختيار الولاة، الأمام علي، مالك الاشتر

Abstract

The importance of the research is due to: the attempt to interrogate the texts and speeches of Imam Ali, peace be upon him, to know the principles and criteria for selecting governors in order to achieve justice and fairness among members of society.

The research attempts to answer an important question: Is there a theoretical text in the Islamic religion and a realistic practical approach that establishes the principles and criteria for choosing a ruler? The reign of Imam Ali (peace be upon him) by Malik al-Ashtar was the best realistic theoretical and practical evidence in our hands.

This study has answered this important question, by emphasizing what was stated in this covenant on several principles and standards, the most important of which can be addressed, in the form of (seven axes) that will serve as the (research structure) that answers this problem, and the axes are:

ruler is characterized by honesty, justice, and the fear of God.

- The second axis: The ruler's knowledge of the principles of the administrative and political principles of state administration.
- The first axis: The third axis: knowledge of the ruler in classifying social classes.
- Fourth Axis: Criteria and mechanism for selecting governors, judges, and advisors.
- The fifth axis: The ruler's knowledge of the economic aspect of the state and the distribution of wealth.
- The sixth axis: The ruler's application of the principles of social justice and human rights in the administrative system.
- The seventh axis: The ruler's closeness to scholars and people of wisdom and opinion.

Keywords: principles ,standards, selection of governors, Imam Ali, Malik al-Ashtar

المقدمة

تعد مسألة الحكومة والدولة واختيار الحاكم (الوالي) من المسائل المهمة في حياة الإنسان والمجتمعات، ومن المسائل الأساسية التي واجهها الفكر البشري منذ نشوء المجتمعات، وقد طُرحت في هذا المجال نظرياتٌ وآراء كثيرةٌ ومختلفةٌ من قبل مفكرين وأديانٍ ومدارسَ فلسفيةٍ على طول التاريخ. وقد سجل لنا التاريخ شواهدَ كثيرةً على هذا الجهد البشري، ومن أقدم المحاولات في هذا الاتجاه، ما وصل إلينا من تنظيرٍ فكريٍّ رائعٍ حول الدولة من قبل فلاسفة اليونان، وبالخصوص أفلاطون في جمهوريته التي تحدث فيها عن عدالة الحاكم وكيفية الاختيار والنظام وطبيعة الدولة والحكومة وقد تأثر به الفيلسوف الإسلامي ابو نصر الفارابي وألف على نهجه المدينة الفاضلة التي تحاكي جمهورية أفلاطون في نسقها وعدالتها وحكمها ومثالتيها. وكان المحور في هذه المدينة هو الحاكم والرئيس الذي يمثل الضمانة الأكيدة للدولة الفاضلة العادلة، وشبهه بقلب الإنسان وعلاقته بباقي أعضاء الجسد فإذا صلح القلب صلح وطاب جميع الجسد، وإذا مرض القلب مرض وخبث جميع الجسد وكذلك الحاكم إذا صلح صلح جميع المجتمع، وإذا فسد فسد جميع المجتمع.

وقد حظيت مسألة الحكومة والعدالة باهتمامٍ كبيرٍ من قبل الإمام عليٍّ عليه السلام من خلال تجربته الفذة والرائعة والمتفردة على طول التاريخ في الحكم وإدارة الدولة في عصره. وقد تجسدت هذه التجربة الرائعة في الحكم من خلال سيرته عليه السلام وكلماته وخطبه ووصاياه إلى الولاة والأمراء، وأشمل وأجمل وأطول هذه النصوص وأجمعها لأصول ومسائل إدارة الدولة والحكم هو العهد الذي كتبه إلى واليه على مصر مالكٍ الأشتر. وسوف نستفاد من هذا العهد في تحديد مبادئ ومعايير اختيار الحاكم العادل وأصول أدارة الدولة عند الامام عليه السلام وأثرها في بناء المجتمع والدولة الفاضلة.

هدف البحث:

تكمن أهمية هذا البحث كونه يرجع الى خطب ورسائل الامام علي عليه السلام الى من ولاهم امور المسلمين في خلافته، ومن خلال قراءة وتحليل هذه النصوص والوثائق، بالوقت الذي نلاحظ اندفاع وتزاحم قوى الاسلام السياسي على السلطة في بلدنا العراق والكثير من دول العالم الاسلامي، دون وضوح رؤية وتعامل هذه القوى مع الاخر الوطني والدولي.

لذلك أصبح من ضروري بيان ما جاء بهذه النصوص وخصوصا ما وجد من خطب في كتاب البلاغة للأمامعليه السلام من أهمية تأسيس لبناء دولة إسلامية قائمة على العدل والانصاف والسلم والتعايش المجتمعي، ودراك أن الفرد (المواطن) الذي نعيش معه في الإطار الوطني او في الإطار الإنساني له حقوق لابد من احترامها وفي نفس الوقت عليه واجبات للوطن لابد من الالتزام بها، لو أدركنا هذا المنهج السياسي الواقعي الذي أثبته الإمام عليعليه السلام لاستطعنا تحقيق السلم الاهلي والتعايش بين ابناء الوطن الواحد،

إذ تكمن أهمية البحث في محاولة استنطاق النصوص والخطب لمعرفة مبادئ ومعايير اختيار الولاة من اجل تحقيق العدل والانصاف بين أفراد المجتمع.

فرضية البحث:

يفترض البحث: إن الاسلام المحمدي الأصيل يعزز مبادئ التعايش بين أفراد المجتمع، بما يحفظ حقوقه كاملة من حرية الدين والثقافة والتملك وحفظ كرامته الانسانية، مما يفسح المجال للعدل والانصاف بدولة اسلامية متعددة الانتماءات الثقافية والدينية والقومية.

منهجية البحث:

وقد اتخذت هذه الدراسة من المنهج الوصفي والتحليلي المقارن أساسها لها، كون الباحث سوف يحاول تقديم رؤية وصفية تحليلية فلسفية لنظام الحكم ومبادئ ومعايير اختيار الحاكم لغرض إدارة الدولة الاسلامية من خلال استنطاق خطب ورسائل الامامعليه السلام الى الولاة، مما يجعل هذا المنهج مناسباً لطبيعة هذه الدراسة.

إشكالية البحث:

يحاول البحث الاجابة على تساءل هام، هل يوجد في الدين الاسلامي نص نظري ومنهج عملي واقعي يرسخ الى مبادئ ومعايير اختيار الحاكم وكان عهد الامام عليعليه السلام لمالك الاشتر خير دليل نظري وعملي واقعي بين ايدينا.

لقد إجابة هذه الدراسة على هذا التساؤل الهام، وذلك من خلال تأكيد على ما جاء بهذا العهد على عدة مبادئ ومعايير يمكن التطرق الى أهمها، على شكل (سبع محاور) ستكون هي بمثابة (هيكلية البحث) التي تجيب على هذه الإشكالية، والمحاور هي:

- المحور الأول: إن يتصف الحاكم بالأمانة والعدل ومخافة الله.
- المحور الثاني: معرفة الحاكم في مبادئ أصول إدارة الدولة الادارية والسياسية.

- ❖ المحور الثالث: معرفة الحاكم في تصنيف الطبقات الاجتماعية.
- ❖ المحور الرابع: معايير وآلية اختيار الولاة والقضاة والمستشارين.
- ❖ المحور الخامس: معرفة الحاكم في الجانب الاقتصادي للدولة وتوزيع الثروات.
- ❖ المحور السادس: تطبيق الحاكم مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في النظام الاداري.
- ❖ المحور السابع: تقرب الحاكم من العلماء وأهل الحكمة والرأي.

وسنشرع الان في دراسة محاور البحث بعد التوكل على الله سبحانه تعالى وهي:

«المحور الأول»

إن يتصف الحاكم بالأمانة والعدل ومخافة الله

ضرورة شعور الحاكم أنه مؤتمن من الله تعالى بهذه المسؤولية الإلهية، وليست حق شخصي يملكه، وقد بين ذلك عليه السلام في رسائله الكثير ومنها لعامله الأشعث بن قيس على أذربيجان موضحا له أن عملك ليس له بطعمة ولكنه أمانة في عنقه وانه مسترع لمن فوقه[1]. والتقوى تعني الالتزام بالأوامر الإلهية والانتهاء عن النواهي الإلهية. وهي الرقيب الداخلي الذي يحفظ سلوك الإنسان عن الزيغ والخروج عن الطريق السوي الذي أمر الله تعالى به. فالتقوى تُعتبر صمام أمانٍ وضابطًا مهمًّا لكل فردٍ في المجتمع وبالخصوص للحاكم لأنها تمنعه من أن ينحرف بتأثير شهواته ومطامعه وأهوائه وأن يتعالى على نفسه ليستطيع أن يحكم بين الناس بالعدل والإنصاف فلا يجور ولا يتعسف ويضع نصب عينيه رضا الله تعالى فينتصر للمظلوم من الظالم ويرجع الحقوق إلى أهلها.

إن النظام الأخلاقي والقيمي في الإسلام يربط الإنسان ربطًا أكيدًا بالله تعالى ويعتبر الإنسان موجودًا له عمرٌ غيرُ متناهٍ تمتد حياته إلى أبعدَ من هذه الحياة الدنيا المحسوسة إلى حياةٍ أخرى لا يموت فيها، وأن الانسان مخلوقٌ لله تعالى لا يملك حولًا ولا قوّة إلا بإذنه فهو موجودٌ رابطٌ فقيرٌ غيرُ مستقلٍّ يحتاج في كلِّ آنٍ إلى المدد الإلهي. وهذه الحقيقة لمن يتشعر بها لها تأثيرٌ كبيرٌ على أخلاق وأفعال الحاكم، وبهذا الصدد يقول أمير المؤمنين: «أنا وأنتم عبيدٌ مملوكون لربٍّ لا رب غيره يملك منا ما لا نملك من أنفسنا»[2].فمن يعشْ هذا الاحساس والشعور تجاه خالقه وربه فلا شكّ سوف يقوم بأعماله على أفضل ما يكون وينضبط ضمن أوامر خالقه وربه وهذا بدوره يؤدي إلى قيام دولة العدل والانصاف بواسطة عدالة هذا الحاكم، فالمسؤول الذي له علاقة بهذا المستوى مع الله تعالى لا يظلم أحدا قطعًا ولهذا يقول الإمام عليٌّ عليه السلام: «والله لو أُعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملةٍ أسلبها جلب شعيرةٍ ما فعلته وإن دنياكم عندي لأهون من ورقةٍ في فم جرادةٍ تقضمها»[3].

---

(١) ينظر: محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ٣/ ٦.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة/ ٣٦٢/ خ ٢١٦.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة/ ٣٦٢/ خ ٢٧٤.

«المحور الثاني»

معرفة الحاكم في مبادئ أصول إدارة الدولة الادارية والسياسية

لقد يتضمن عهد الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر قواعدَ وأصولًا مهمةً للعمل الإداري والسياسي بشكلٍ عامٍّ وللحاكم والوالي والمتصدي لأمور الناس بشكلٍ خاصٍّ منها.

١) الاعتبار بتجارب الحكام السابقين.

ومن هذه القواعد النظر والتأمل في مسيرة الحكام السابقين وأن يراقب الحاكم نفسه بعين العامة والمحكومين. وقد عبر عنها الإمام بقوله: «إني قد وجهتك إلى بلادٍ قد جرت عليها دولٌ قبلك، من عدلٍ وجورٍ وإن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنما يُستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح»[1].

في هذا النص يؤصّل الإمام لقاعدةٍ مهمةٍ في إدارة الحكم وهي أن الحاكم يراقب نفسه من خلال سيرة الحكام السابقين ويعتبر بها ويجعل نفسه في صفوف المحكومين والعامة في تقييم أعماله وهذا كلامٌ في غاية الروعة لأن الإنسان بطبعه عندما يكون ضمن العامة ينظر إلى تصرفات الحاكم بطريقةٍ مختلفةٍ عن الحاكم نفسه وبذلك تكون حكومته وقراراته منطلقةً من حاجات الناس ومن رغبة الشعب وعامته، وإذا كان الحاكم بهذه الصورة فإن الله تعالى قد جعل له سننًا تجري في عباده ومن هذه السنن الذكر الطيب والرضا من قبل عامة الناس على هذا الحاكم. إن هذه الوصية جعلها الإمام في أول وصاياه وعهده إلى مالك الأشتر لأنها في غاية الأهمية وذلك لأن أغلب الذين يتصدون للحكم والمسؤولية يتناسون انتقادهم لأعمال الحاكم والمسؤول عندما كانوا ضمن المحكومين وعامة الناس فينفصل تمامًا عن تلك المرحلة (مرحلة المحكوم) ويمارس دور الحاكم بدون الاستفادة من تجربته عندما كان محكومًا وضمن عامة الناس والشعب وهذه الصفة تجعل الحاكم بعيدًا عن رغبات وطموح عامة الناس.

---

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة/ ٣٦٢/ خ ٤٤٩.

وهذا ما حصل لمن تولى الحكم بعد عام ٢٠٠٣ م في العراق حيث إن الحكام لم يعتبروا من تجربة النظام البائد مع الشعب العراقي وتناسوا معاناتهم وآلامهم وانتقاداتهم ومعارضتهم للنظام البائد عندما كانوا في المعارضة واليوم الكثير منهم يكرر كثيرًا من أعمال الظلمة وكان جديرًا بهم وبالخصوص أتباع أهل البيت وممن يدّعون بالرجوع إلى الإمام عليٍّ عليه السلام أن يجعلوا سيرة الإمام وكلماته وعهده لمالكٍ الأشتر المليء بالوصايا المهمة في مسألة إدارة الدولة والمجتمع موضعا للتطبيق، وهذه الوصية تدعو إلى إعطاء أهميةٍ كبيرةٍ لرأي العامة والشعب. وهي من القوانين المتقدمة في الفكر الإنساني في هذا المجال.

٢) المحبة والتسامح واللطف بالناس.

وهذه القاعدة لها أثرٌ كبيرٌ في التفاف الجمهور وعامة الناس حول القائد والحاكم والمسؤول وقد وضع الإمام عليه السلام مبدأً انسانيًّا وأخلاقيًّا عظيمًا للتعامل مع المجتمع على أساس المشتركات معهم إما بأخوّة الدين وإما بأخوّة الإنسانية حيث قال الامام: «وأشعِر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ولا تكونن عليهم سبعًا ضاريًا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخٌ لك في الدين وإمّا نظيرٌ لك في الخلق»[1].

فهذه الوصية من الإمام قبل ١٤٠٠ سنة حيث كانت المفاهيم القبلية والشعوبية والعنصرية هي السائدة فالإمام له الريادة والسبق في وضع قانون إنسانيٍّ مهمٍّ يحترم الإنسان لإنسانيته ويُعلي من قيم المحبة والإخاء بين أبناء النوع الإنساني. وهو بذلك يضع قاعدةً مهمةً لتعامل الحاكم مع أبناء شعبه وإن كان بعضهم من أديان أخرى، فالأخوّة الدينية مع أبناء دينه والأخوّة الانسانية مع أبناء الأديان الأخرى، لأن مسؤولية الحاكم هي مسؤوليةٌ إنسانيةٌ قائمةٌ على العلاقة الطيبة بينه وبين عامة الناس فهو كالأب الحنون الحريص على مصالحهم الذي يأخذ بأيديهم إلى مواطن الخير والصلاح.

(١) ينظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة/ ٣٦٢/ خ ٤٥٠.

٣) العدل وإنصاف الناس أساس الحكم.

وذلك بان يكون عادلا ولا يحيد عن الحق ولا تأخذه بالله لومة لائم، وفي النهج وصايا للحاكم بان يلزم الحق من لزمه من القريب والبعيد من القرابة او الخاصة. ويوضح الإمام دائما من ان قاعدة العدل يطبقها على نفسه وعلى أولاده. مشيرا الى ان عدم عدل الوالي يأتي من اختلاف هواه فيمنعه ذلك كثير العدل، في حين يجب ان يكون أمر الناس في الحق سواء لأنه ليس في الجور عوض عن العدل، ومن ضاق عليه الجور فالعدل عليه أضيق.

إن قاعدةٍ مهمةٍ في الإدارة والتصدي للمسؤولية وهي عملية إنصاف الحاكم الناس من نفسه ومن خاصته حيث قال عليه السلام: «أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومَن لك فيه هوًى من رعيتك فإنك إلّا تفعْل تظلِمْ ومن ظلم عباده الله كان الله خصمه»[1]. والعدال والانصاف أساس الحكم ودوامه فإنّ الملك يدوم مع الكفر ولا يدوم مع الظلم فالحاكم والمسؤول العادل الذي يعطي الناس حقهم من نفسه ومن خاصته سوف تكون له مكانةٌ مكرمةٌ ومقدسةٌ عند عامة الناس وبالتالي سوف يكون موضع رضا الله تعالى ونصره، وبعكسه سوف يكون مبغوضًا من الناس مبغوضًا من الله تعالى وكان من خصماء الله تعالى وأعدائه فيأذن بحربٍ من الله تعالى، ومن دواعي تغيير النعم وزوالها هي ظلم العباد لأن دعوة المظلوم ليس دونها حجابٌ.

٤) مداراة العامة على حساب الخاصة.

والامام في هذا العهد يضع وصية مهمة للحاكم والمسؤول وهي الاهتمام بعامة الشعب على حساب الخاصة، وذلك لأن الخاصة يشكّلون عبئًا على الحاكم ولأنهم أصحاب امتيازاتٍ بخلاف العامة الذين تقع عليهم أعباء الحرب ومقارعة الأعداء والبناء والزراعة والصناعة فهم عماد الدين وجماع المسلمين، فإرضاؤهم على حساب الخاصة لا يؤثر على الأمور العامة ومصلحة الدولة والناس بخلاف إرضاء الخاصة على حساب العامة لأن العامة تقع على عاتقهم الأعمال الجسام وإدامة المصالح العامة من الدفاع عن كيان الدولة ومحاربة الأعداء ومن القيام بتوفير الحاجات الأساسية للدولة من خلال الزراعة والصناعة وأمورٍ أخرى.

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة/ ١/ ٥١٩.

٥) اختيار المستشارين من أهل الحكمة والعقل.

فالحاكم لا يستغني عن نصح ومشاورة الرعية، ويشترط الإمام كما في عهده للأشتر بان لا يدخل في مشورته البخيل الذي يعدل به عن الفضل، ويعده الفقر، ولا الجبان الذي يضعفه من الأمور ولا الحريص الذي يزين له الشره بالجور. فهؤلاء من عوائق نمو الدولة وسبب في تحطيمها، وعلى الحاكم أيضا أن يتعاون مع رعيته، ويمثل الإمام ذلك بقوله «من واجب حقوق الله على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم والتعاون على إقامة الحق بينهم»[١] ويقابل ذلك أن من حق الحاكم على الرعية وفاء البيعة ونصيحة له بحضوره وغيبته. إن مركز الخطر في المستشارين والمقربين من الحاكم هو أنهم يجعلونه ينظر إلى الأمور من وجهة نظرهم وعليه فكلما كانوا يتمتعون بصفاتٍ صالحةٍ وخيِّرةٍ كانت أراء الحاكم صالحةً وسديدةً والعكس صحيحٌ. ولذلك الإمامعليه السلام يوصي الحاكم بمشاورة العلماء والحكماء وإن صلاح الأمة وخيرها يرتبط بمشاورة أهل الخبرة وأهل الاختصاص من العلماء والحكماء وبهذا الصدد يأكد الإمامعليه السلام: بضرورة أن يكثر الحاكم من مجالسة ومناقشة الحكماء والعلماء بهدف الاستفادة من افكارهم بصلاح البلاد والعباد[٢].

٦) استبعاد من موقع المسؤولية أعوان الفاسد ومغتصب حقوق الناس.

هذه وصيةٌ مهمةٌ من الإمامعليه السلام للحاكم العادل في استبعاد وعدم استوزار أو تقريب أو جعل في بطانته من كان وزيرًا للظلمة لأن هؤلاء أصحاب تاريخٍ سيِّءٍ تجاه عامة الناس، وفي رقابهم مظالمُ وآثامٌ كثيرةٌ وهم أصحاب نفاقٍ وليس لهم إخلاصٌ حقيقيٌّ تجاه الحكومة الجديدة، وإنما هم أصحاب مصالحَ شخصيةٍ لا يتوانون في خذلان الدولة وتخريبها، ثم إن هؤلاء يمثلون مرحلةً ظالمةً كانت لها ضحايا كثيرةٌ من عامة الناس ولذلك وجودهم ينفر العامة والمظلومين من قبلهم، فعلى الحاكم العادل ألّا يقرّب هؤلاء إليه وأن يستبعدهم من التصدي لأمور العامة والناس لأنهم أعوان الظلمة فهم لا دين لهم ولا ضمير عندهم. وقد جاء في وصيتهعليه السلام: على الحاكم استبعاد من كان للأشرار والفاسدين قبلك وزيرا كون هؤلاء ظلموا الناس وكانوا عون للظالم في ظلمه[٣].

---

(١) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٩٩.

(٢) ينظر: محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٣.

(٣) ينظر: محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٢.

والمستنتج من هذه القاعدة ضرورة استبعاد أعوان الظلمة من مهمة إدارة الدولة والسبب في ذلك أن هؤلاء منافقون متملقون يزينون الأمور للمتصدي والمسؤول على حساب الحق والحقيقة فلا يوجهونه بمر الحق، وعادةً المسؤول ينسجم نفسيًّا مع هؤلاء ويبعد من يجاهر بالحق والحقيقة من المخلصين ثم إن الإمام عليه السلام عندما يوصي الحاكم بعدم استوزار الظلمة يوصيه من جهةٍ أخرى في مكانٍ آخرَ من العهد بأن يقرّب منه ويلصق نفسه بأهل الإحسان وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة وأهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة[1].

٧) إعطاء كل ذي حقَ حقَه.

وقد وجه الإمام عليه السلام الحاكم كيف يتعامل مع الناس وألّا يجعل المحسن والمسيء في كفةٍ واحدةٍ وبمنزلةٍ سواءٍ لأن هذا العمل سوف يقتل حالة الإبداع عند المحسن، والناس الآخرين من أهل الاحسان يطمّع المسيء في إساءته وتغيب الموازين الحقة في التمييز بين أهل الإحسان وأهل الباطل، فعلى الحاكم أن يشعر المحسن بإحسانه من خلال أساليبَ كثيرةٍ لا يعدمها الحاكم من خلال الشكر والتقدير والهدايا والتصريح بأعماله الحسنة على رؤوس الأشهاد، وأيضا بالنسبة للمسيء لا بد من محاسبته على قدر إساءته وإشعاره بتقصيره حتى يتجاوزها في القابل ويعبر عن هذه الوصية بقوله عليه السلام: يجب أن لا يكون عندك المحسن والمسيء في ميزان واحد فأن ذلك يقلل أهل الاحسان ويقوي أصحاب الإساءة[2].فالمحسن لا بد أن يكافأ لإحسانه والمسيء لا بد أن يجازى بإساءته حتى يعتبر به غيره.

٨) عدم نقص السنن الصالحة في الأمم.

يوصي الامام الوالي بالاستفادة من القوانين الصالحة التي كانت سائدةً قبله وعدم نقضها لأنّ فيها خيرًا للأمة وللصالح العام فيجب إدامتها والعمل على وفقها، وإن كانت من صنع حكامٍ سابقين ظالمين لأن مدار العمل الصالح هو «الحكمة ضالة المؤمن»[3]، فلا ينبغي على الحاكم التفريط بها ما دامت موضع اجتماع وصلاح الامة، وهذه الوصية تشير إلى احترام

(١) ينظر: العلامة الحلي، كشف المراد، ١/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٣.

(٣) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٩٧.

العادات والتقاليد للشعوب التي لا تتقاطع مع الشريعة الإسلامية، ولا شك في هذه الوصية تؤدي إلى الألفة والمحبة بين الحاكم والمحكومين.

٩) التواصل بشكل مباشر مع الناس.

لقد أوصى الإمام أن لا يكون سفيره إلى الناس إلا لسانه ولا حاجب إلا وجهه، وإن لا يحجب ذا حاجة عن لقائه به، وإن يواسي بينهم في اللحظة والنظرة والإشارة والتحية، وستر عيوب الرعية وابعاد الطالب لمعايب الناس، وإن لا يعجل إلي تصديق الساعي فانه غاش وأن تشبه بالناصحين. وإن يفرغ قسما من وقته لذوي الحاجات وبمجلس عام يكلمونه دون خوف ويورد الإمام علي عليه السلام عن الرسول صلى الله عليه وآله قوله لن تخلد أمة لا ينصف بها الضعيف من القوي، ويضيف الإمام أن على الوالي احتمال الخرق من الرعية والوعي، وإن لا يسلط عليهم الضيق والأنف (المتكبر) من الرجال، وعلى الحاكم أن يكون واسع الصدر لان هذه هي آلة الرياسة، ومن عوامل المقبولية التي يجب أن يتصف بها الحاكم هي استقامة بين الناس وقامة العدل بينهم وبذلك تظهر موازرة الرعية والتي لا تظهر إلا بسلامة صدورهم ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة الأمور وقلة استثقال دولتهم[1].

يضع الإمام عليه السلام قاعدةً مهمةً في إدارة الدولة وهي تواصل الحاكم والمسؤول مع الناس بشكلٍ مباشرٍ وعدم الاحتجاب عنهم لأن الاحتجاب عن الناس يؤدي إلى القطيعة بين الحاكم والمحكوم، بينما التواصل يؤدي إلى حالة المحبة والألفة والتواصل من قبل الحاكم مع شعبه ويطلع بصورةٍ مباشرةٍ على حاجاتهم وأمورهم ما يؤدي إلى التفاف الشعب حول الحاكم والمسؤول.

(١) ينظر: محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٠٥- ١٢٧.

«المحور الثالث»

معرفة الحاكم في تصنيف الطبقات الاجتماعية

ومن وصايا الامام عليه السلام إلى مالكٍ الأشتر يقسم ويصنف المجتمع إلى طبقاتٍ والإمام يستعمل مصطلح الطبقة ويريد منه الذين ينتمون إلى نشاطٍ مهنيٍّ واحدٍ كالجنود والزُرّاع والقضاة والتجار... فالتقسيم والتصنيف على أساس العمل والمهنة لا على أساسٍ مناطقيٍّ أو عنصريٍّ أو قوميٍّ أو أسيادٍ وعبيدٍ، وهذا التقسيم يتناسب مع نسق المدينة المتنوعة والمتحضرة والكبيرة لا القرية الصغيرة لأن مجتمع المدينة مجتمع يتبادل المصالح والمنافع والتخادم في ما بينهم، فالجنود يقدمون الأمن للمجتمع والزراع يقدمون مزروعاتهم ومنتجاتهم للناس ولولاهم لحصل القحط، وهكذا كلُّ صنفٍ من الأصناف يقوم بتقديم خدمةٍ للمجتمع تكون قوامه ومساعِدًا في استمراره، فيقول الإمام عليه السلام في وصيته: «واعلم أن الرعية طبقاتٌ لا يصلح بعضها إلا ببعضٍ ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة»[1].

والإمام عليٌّ عليه السلام في هذا النص يشير إلى المجتمع ومكوناته ومسؤولياته وما يصلح للمجتمع على أساس تصنيف المجتمع من خلال المهن والأعمال وإن هذا التصنيف يقتضي التعاون والتلاحم والتخادم بين أبناء المجتمع لأن صلاحهم يقوم على تعاونهم وهلاكهم يقوم على تصارعهم وإن كل صنفٍ من هذه الأصناف لا تستقيم أموره إلا بالتعاون مع الأصناف الأخرى، وهذه هي طبيعة المجتمع المدني القائم على تبادل الخدمات والمنافع، كون لا غنى لصنفٍ عن الأصناف الأخرى فإن مصالحهم متداخلةٌ متوقفةٌ على المصالح الأخرى لتلك الطبقات.

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٤.

فالجنود يقع على عواتقهم حفظ أمن البلد من الداخل والخارج وإن قوام معيشة الجند يعتمد على ما يقوم به الزراع والتجار من أعمالٍ تستوجب الخراج والضرائب الذي يمد الدولة بالأموال فتقوم الدولة بإعطاء المعاش لهذه الشريحة وهذه يحتاج إلى جهازٍ إداريٍّ من القضاة والكتبة لتسيير أمور الدولة والإشراف على هذه النشاطات، وحل النزاعات عن طريق القانون.

ويوصي الامام أن يكون المسؤول عونًا وسندًا للضعفاء والفقراء شديدًا على الأقوياء والظلمة. ويجب أن يتم انتخاب واختيار المسؤولين والقادة من البيوتات الصالحة وأهل التاريخ الحسن وممن يتصفون بالنجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، وهذه الصفات هي مجمع الخير والصلاح ولها أثرٌ كبيرٌ في إشاعة العدل والإنصاف والمحبة والألفة بين عموم الناس. كذلك يوصي الوالي بوصيةٍ مهمةٍ جدًّا للجند ولغيرهم وهي حسن الثناء عليهم وإبراز محاسنهم وشجاعتهم ونجدتهم فإنها تثير العزيمة فيهم وتدفع بقليل الهمة إلى الاندفاع والتسامي نحو النجدة والشجاعة والبسالة وهذا أسلوبٌ رائعٌ لتشجيع الضعيف والخامل دون لومه وإظهار عيوبه لكن من خلال الثناء على المحسن فيقول عليه السلام: «وواصل في حسن الثناء عليهم وتمديد ما أبلى ذوو البلاء منهم فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل إن شاء الله»[1].

ويضع ضوابطَ للقائد الذي يكون موضع قربٍ واهتمامٍ واستخلاصٍ من قبل الوالي وهي أن يكون مواسيًا لجنوده في السهر على توفير الضروري من حاجاتهم وحاجات عوائلهم حتى يشعروا بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أولادهم لكي يخلصوا بنجاز عملهم على ما ينبغي أن يكون.

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٥.

«المحور الرابع»

معايير وآلية اختيار الولاة والقضاة والمستشارين

يستعرض الامام وصاياه للولي في طبقة القضاة والحكام الذين يحكمون بين الناس فيذكر مجموعةً من المميزات التي يجب أن يحوز عليها القاضي والحاكم لأن القاضي والحاكم تقع عليه مسؤوليةٌ كبيرةٌ ومهمةٌ في إقامة العدل والإنصاف بين الناس، فالقضاء في الإسلام يمثل مؤسسةً مستقلةً بذاتها عن الحكومة والسلطة التنفيذية ولا تتدخل في أمورها ومن هذه الصفات[1]:

١) أن يكون عالمًا كثير الاطلاع والدراية والخبرة بحيث لا تضيق عليه الأمور قادرًا على إعطاء الحلول والأحكام بين الخصوم.

٢) عفيف النفس لا تشرف نفسه على طمعٍ، وهذه الصفة ضروريةٌ جدًّا للقاضي حتى لا يميل في حكمه لمن يبذل له أو يتوقع منه نفعًا أو مصلحةً.

٣) دقيقًا صبورًا قوي الحجة والبرهان لا يتسرع في الشبهات.

ثم يوصي الامام عليه السلام الوالي بأن يتعهد القاضي في البذل والعطاء لكي لا يقع في الحاجة والعوز ما قد يُؤدي عند ضعفاء النفوس إلى الجور في الحكم لمن يبذل لهم، لكي يبقى القضاء نزيهًا مستقيمًا لا يؤثر عليه أحدٌ وكذلك، يجب أن يأخذ مكانه الاجتماعي اللائق به، وأن يكون موضع اهتمامٍ وتواصلٍ من الوالي حتى لا يتوسل إلى الآخرين في أموره فلا يطمع أحدٌ فيه من أصحاب الجاه والثروة، فيقول الإمام عليه السلام: «ثم أكثر تعاهد قضائه وافسح له في البذل ما يزيل علته وتقل سعة حاجته إلى الناس، وأعطه من المكانة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليطمئن بذلك من وشاية الرجال له عندك»[2].

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٦.

(٢) النسائي، سنن النسائي٨/ ١١٠.

وكذلك من الوصايا للوالي في كيفية اختيار عماله لإدارة أمور ولايته ودولته ألّا يختارهم على أساس القرابة والمحاباة بل على أساس المهنية والإدارة الناجحة من خلال اختبارهم ومراقبتهم وأن يكونوا من أهل الحياء ومن أهل البيوتات الصالحة والقدم في الاسلام ومن أصحاب الأعراض الطيبة الشريفة، وهذه وصايا من الإمام في غاية الروعة للحاكم والمسؤول الذي يريد أن يدير دولته أو مؤسسته بطريقةٍ ناجحةٍ وعادلةٍ أن يعتمد على أشخاص يحملون هذه المواصفات التي تؤهلهم للقيام بأعمالهم.

«المحور الخامس»

معرفة الحاكم في الجانب الاقتصادي للدولة وتوزيع الثروات

يضع الإمام عليه السلام وصايا مهمةً في الجانب الاقتصادي للحاكم في هذا المجال منها ما يتعلق بأمر الخراج وجباية الضرائب وإصلاح الأرض وعمارتها، فإن الدولة لا يمكن أن تقوم بدون هذه الأمور لأن معيشة الناس من الجند وموظفي الدولة وغيرهم يعتمدون على هذا الرافد المهم ولذلك على الوالي أن يحسن إدارته وأن يعمل على إصلاح الأرض وعمارتها وتوفير فرص العمل ما يؤدي إلى إصلاح المجتمع وتقدمه وسعادته ثم إن الوالي عليه ان يتبع سياسةً عادلةً في جباية الضرائب من دون أن تؤدي إلى إفقار الناس والإضرار بهم وتخريب الأراضي الزراعية.

فعلى الوالي أن يهتم أولًا بإصلاح الأرض وزراعتها وتوفير كل مستلزمات إعمار الأرض قبل التفكير في طلب الخراج ولذا يقول الإمام عليه السلام في وصيته: «وتفقّد من أمر الخراج بما يصلح أهله فإنّ في صلاحه وصلاحهم صلاحًا لمن سواهم، ولا صلاح عن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيالٌ على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد»[1].

وعليه فإن سياسة الوالي في الضرائب إذا كانت عادلةً ومنصفةً وذاتَ نظرةٍ بعيدةٍ سوف تؤدي إلى إعمار الأرض وزراعتها. أما إذا كانت سياسةً جائرةً قائمةً على عدم مراعاة الزراع وفرض ضرائب تثقل كاهلهم دون النظر إلى واقعهم وظروفهم سوف تؤدي إلى هجران الأرض وتركها وبالتالي يصبح البلد لا يجد قُوتَه لأن الزراعة هي أساس اقتصاد الدولة وخرابها ينعكس على جميع الأصعدة السياسية والتجارية والدفاعية.

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٧.

ويوصي الامام عليه السلام بخصوص التجار وأصحاب الصناعات كونهم يشكّلان أركانًا مهمةً في السياسة وفي اقتصاد الدولة، فالإمام يوصي الوالي بهم خيرًا أي إنه تقع على عاتق الدولة حمايتهم وتوفير الأمن لهم وحماية أموالهم وتيسير حركة تجارتهم وتهيئة مستلزمات أعمالهم، فيقول عليه السلام: «ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوْصِ بهم خيرًا»[1].

ومن جهةٍ أخرى الإمام عليه السلام يوصي الوالي بمراقبتهم ليمنع الاحتكار الذي يقوم به بعض التجار من ضعاف النفوس وأصحاب الشأن لأن الاحتكار يمثل خطرًا كبيرًا على مصالح العامة ولذلك فإن الشريعة المقدسة حَرّمت الاحتكار ومنعته فقال عليه السلام بهذا الصد: أعلم أن الاحتكار قبيحا بين الناس والتحكم برزاق الخلق يعد مضرة للعامة، ونقص في ادارة الولاة، وقد نهى رسولنا عليه الصلاة وأتم التسليم من الاحتكار ومضرة الناس[2].

كذلك يوصي الإمام عليه السلام الوالي بالطبقة الضعيفة من المجتمع وهم الفقراء والمساكين والأيتام بأن يجعل لهم نصيبًا من بيت المال لأن الدولة مسؤولةٌ عن توفير الحياة الكريمة لهؤلاء وهو تأسيسٌ من قبل الإمام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الموجودة الآن عند الدولة المتحضرة حيث إن الإمام عليه السلام أمر الوالي بتعهد هؤلاء ورعايتهم وتدبير أمورهم وتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم من قبل الدولة وهذا واجبٌ عليها. هذا العمل من أفضل الأعمال لأنّ هذه الطبقة محرومةٌ وتحتاج إلى الإنصاف من قبل الوالي أكثر من غيرها.

(١) محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٨.

(٢) ينظر: محسن الامين، أعيان الشيعة، ١/ ٤٥٩.

«المحور السادس»

تطبيق الحاكم مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في النظام الاداري

يقول الامام عليه السلام في عهدة الى مالك الاشتر: «إن لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة وألزم كلا منهم ما ألزم نفسه واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم وتخفيفه المئونات عليهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم، فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك فإن حسن الظن يقطع عنك نصبا طويلا وإن أحق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده»[1].

لقد اكد الامام في هذه الارشادات الادارية لمن يحكم امر المسلمين على ضرورة ارساء مبادئ العدل الاجتماعي بين الناس، إذ عدَّة العدالة الاجتماعية مبدأ اساسي من مبادئ القيم الاخلاقية والانسانية والدينه كون هذا النوع من العدل هو الذي يبنى عليه النظام الاداري ولاقتصادي والسياسي في المجتمع الاسلامي.

وأيضا نجد هنا محاولة خلق حالة التوازن بالأحكام من خلال العمل مبدئي الثواب والعقاب وفق حدود التشريعات القانون، وتأكيد للحاكم ضرورة عدم المساوات بين المحسن وصاحب الذنب إذ يقول عليه السلام: «ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء»[2].كون هذا الامر يجعل الناس تترك الاحسان وتمادي في الاساءة بين افراد المجتمع، وهي العلة التي أوضحها الامام علي عليه السلام بهذا المنع حيث أكد ذلك في قوله: «فأن في ذلك – أي في المساواة بين المحسن والمسيء – تزهيدا لأهل الاحسان في الاحسان، وتدريبا لأهل الاساءة في الاساءة»[3]<

(١) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٧٦.

(٢) الملاح، نادر، النظام الاداري في الاسلام، ط١، كتاب الكتروني، تاريخ النشر ٢٠٠٨م، ص ١٥٠.

(٣) الملاح، نادر، النظام الاداري في الاسلام، مصدر سابق، ص ١٥٠.

والصواب هنا حسب رؤي الامام هو اعطاء كل فرد حقة ومعاقبه المذنب وهذا حسب ما نزل في كتب السماء يمثل منتهى العدل بين أفراد المجتمع، إذ كل انسان يملك الحرية في أي فعل يقدم عليه، كون الامر جاء في مقدمة العهد الامام للحاكم إذ بين فيه أسباب الاحكام وعللها.

وهنا تأكيد قاطع للحجة في هذا العهد، فالمحسن يعلم أن ما يقوم به هو الخير وإن جزاءه يجب أن لا يكون إلا خير واجر من الله رب العالمين والحاكم، والمذنب يعلم العقاب المترتب على سوء ما فعل، وبالتالي فان اقدام كل من المحسن والمذنب على الفعل ما قد جاء بختيار وحرية كل منهما، لذلك يجب أن يكون الاجر والثواب والجزاء والعقاب يساوي عمل كل منهما.

ونظرا لارتباط هذا الامر بمسألة اصدار الاحكام سواء في حالات التخاصم أو في مكافأة المحسنين والمذنبين في الحياة العامة تطبيقا للقانون وتحقيقا للاستقرار والامن الاجتماعي وتعزيزا لروح التكافل الاجتماعي فأنه لم تفت الاشارة إلى بعض مفاتيح العدل الرئيسة في الحكم والتي منها[1]:

١) حسن الظن: إذ الاحكام في التشريع الاسلامي ترتبط بالفعل لا بالنوايا التي ليس لاحد من الخلق حق التكهن بها أو التعويل عليها. لذا يقول عليه السلام: ضرورة أن يعمل الحاكم بالتعامل مع الناس من خلال مبدأ حسن الظن وتكون خدمته لفراد المجتمع تنطلق من خلال هذا المبدأ المهم.

٢) عدم تكليف الرعية بما يفوق حد قدرتهم: إذ ان مثل هذا التكليف انما يخلق الحاجة والعوز، ومن ثم يدفع بالفرد تبعا لما يحمله من ايمان ووازع ديني لان يتجه لبعض اشكال الانحراف أو الاتيان بالمخالفات. وهنا يكون من الظلم معاقبة المخالف، حيث أن المخالفة في هذا الاطار هي نتيجة أو مظهر، في حين يجب أن يكون العلاج للأسباب والجذور لا للصور والمظاهر، والاسباب انما تتمثل في ضرورة ايجاد الحلول من قبل الحاكم لكافة المشاكل المادية والاجتماعية أو غيرها، فلا يكون للمخالف من بعد ذلك حجة في مخالفته، وهو المعنى الذي عبر عنه الامام بالقول ضرورة تخفيف

(١) الملاح، نادر، النظام الاداري في الاسلام، مصدر سابق، ص ١٥١.

المئونات عليهم آي عدم ارهاقهم بالواجبات اتجاه الدولة كدفع الضرائب علي سبيل المثال: لا الحصر، وتوفير ما يحتاجون اليه من مستلزمات ومؤن، والتوسع في العطاء وما إلى ذلك.

٣) عدم اكراه الرعية على فعل ما لا يستطيعون فعله: وهو امتداد للمفتاح السابق تخفيف المئونات عليهم، إذ أن الاكراه قد يتسبب في الانحراف المباشر وغير المباشر، ومن ثم فساد المجتمع، ومن غير السليم معالجة المظاهر وانما الاسباب، أي انه لن يكون من حق الحاكم ههنا تطبيق احكام المخالفات في حين هو المتسبب في وجودها بما سنه من قوانين مرهقة للناس تفوق قدرتهم وامكانياتهم.

فالمطلوب إذن حسب توجيه النص ضرورة أن يكون لك الثقة وحسن الظن بناء المجتمع الذي تدير أمرة، كون حسن الظن يولد تبادل الثقة بينك وبين رعيتك، وإن احق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده، والمحددين الاخيرين انما يؤكدان مجددا على مبدأ حق المواطنة والواجب اتجاه المجتمع والدولة، حيث يجعل من حسن ظن الحاكم بالفرد والجماعة حقا من حقوق هذا الطرف على الحاكم، يقابله واجب يتمثل في حسن ظن العامة بالحكم وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن سوء الظن، وحث في المقابل على التحلي بأحسنه فقال جل جلاله ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾[١].

وقال الرسول الاكرم ولذلك صلى الله عليه وآله «اطلب لأخيك عذرا فأن لم تجد عذرا فالتمس له عذرا»[٢] وقال الامام علي بن ابي طالب عليه السلام: «ضع امر اخيك على احسنه حتى يأتيك منه ما يغلبك ولا تظنن بكلمة خرجت من اخيك سوءا وانت تجد لها في الخير محملا»[٣] وتعريفا لحسن الظن هو حسن الظن أن تخلص العمل وترجو من الله أن يعفو عن الزلل.

(١) سورة الحجرات، الآية/ ١٢.

(٢) المجلسي، بحار الانوار، مصدر سابق، ج ٧٥.

(٣) الملاح، نادر، النظام الاداري في الاسلام، مصدر سابق، ص ١٥٢.

«المحور السابع»

تقرب الحاكم من العلماء وأهل الحكمة والرأي

يؤكد الامام في عهدة على ضرورة تقرب المسؤول من العلماء ومناقشة الحكماء في تأكيد ما هو يصلح المجتمع والدولة وتحقيق العدل بين الناس، إذ يقول الله تعالى في محكم كتابه ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾[1] والهدف الخالق عز وجل هو اظهار مكانة العلم والعلماء وصحاب الحكمة والمشورة من المؤمنين مكانه مميزة، وهذا دليل أن الخالق سبحانه وتعالى لا يريد طاعة وعبادة الخلق دون تفكير وبصيرة، والقيام بها بشكل نقلي دون تعقل وتفكر وتدبر في قدرة الله وعظمته وفي الحكمة التي تقف وراء تلك السنن والفرائض والأحكام، كون الاساس فيما يترتب من عمل فيما يفعله الانسان، فالمكانة التي ترسمها الديانات السماوية ومنها ديننا الاسلامي الحنيف لأهل العلم مكانه لا تضاهيها مكانه عند الله تعالى وبين الناس، وبهذا السياق يقول الامام الصادق عليه السلام: «الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك»[2].

كذلك عبر الامام علي عليه السلام عن هذه المكانة بقوله: «الحكماء اشرف الناس انفسا واكثرهم صبرا واسرعهم عفوا واوسعهم اخلاقا»[3] لذا أكد عليه السلام في دعوته للحاكم من تطهير الذين يسوسون الحكم في ولايته من الفساد المادي والاداري والاعتماد على المستشارين الذين سيتم بيان صفاتهم لاحقا، والحث بالدعوة على مجالسة العلماء والحكماء واهل الرأي للاستفادة مما يتمتعون به من رؤيه متعقلة والبصيرة ثاقبه مما يساعد على جعل الامور بمنظارها الصحيح ووضع الاشياء في موضعها المناسب. ويقصد بالحكمة «المعرفة والتفقه في الدين»[4].

---

(١) سورة فاطر الآية/ ٢٨.

(٢) المجلسي، بحار الانوار، مصدر سابق، ج ١.

(٣) الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، مصدر سابق، باب الحكماء.

(٤) المجلسي، بحار الانوار، مصدر سابق، ج ١.

وهذا لا يعني دراسة فقه والشريعة فقط بل دراسة كل العلوم ومنها الفلسفة والاخلاق والتربية والمنطق والقانون وعلم الاجتماع والنفس وكل العلوم التي تساعد على جعل حياة الناس افضل مما هي عليه وكل هذه العلوم تمثل الثقافة الاسلامية بشكل عام وواسع وليس محددا محصورا، ومثال ذلك قول النبي الاكرم صلى الله عليه وآله «قلب ليس فيه شيء من الحكمة كبيت خرب، فتعلموا وعلموا، وتفقهوا ولا تموتوا جهالا، فان الله لا يعذر على الجهل»[1]، إذن مجالسة الحكماء والعلماء واهل الرؤي، بحسب ما نلاحظ من هذا النص يعمل ببعدين رئيسين هما:

١) الاستشارة من أهل المعرفة والحكمة في تقوية أمور الدولة وصلاحها من الضعف والفساد الاداري من خلال الاستفادة من نفاذ البصيرة الحكيم خبرته ومعرفته.
٢) العمل على اكتساب الحكمة والمعرفة، وهي ضرورة للحاكم الناجح كونها تكسبه المهارة في معرفة المجتمع وادارة شؤون الدولة بشكل علمي.

(١) الهندي، علاء الدين بن حسام، كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، باب الحكمة، الطبعة الاولى، مكتبة التراث الاسلامي، بيروت، ١٣٩٧ ه.

خلاصة البحث

١) إن عهد الإمامعليه السلام الى مالك الاشتر يمثل وثيقةً مهمةً وبرنامجَ عملٍ متكاملًا للحاكم والمسؤول في مواقع الدولة والمسؤولية فإنه يتضمن وصايا في غاية الدقة والروعة تضع معالجاتٍ من قبل شخصيةٍ عملاقةٍ في المجال السياسي والاداري والاجتماعي والاقتصادي والعسكري قد مارست الحكم والإدارة والحرب وهو باب مدينة العلم الرسولصلى الله عليه وآله وهو أعلم الناس بعد النبيصلى الله عليه وآله فما جاء من قوانينَ وبنودٍ في هذه الوصية تمثل الفكر المتميز للإمام عليٍّعليه السلام في مبادئ إدارة الدولة والحكم حيث يسجل فيها معايير وصفات الحاكم والمسؤول العادل ويضع فيها قواعدَ وأصولًا ادارة الدولة على كافة الاصعدة.

٢) الإسلام من خلال عهد أمير المؤمنين قد أسس لمجموعةٍ من المؤسسات الرقابية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي كانت تمثل سابقةً في الفكر الإنساني حيث إن هذه الأفكار والملاحظات لم يكن لها حضورٌ في دساتير الدول إلا متأخرًا كمؤسسة الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالفقراء والمساكين والأيتام وأصحاب الحاجة، ومؤسسة الرقابة لأجهزة الدولة من قضاة ووزراء و كتاب وجند وتجار، ومؤسسة النزاهة التي تتابع مؤسسات الدولة وتحفظ المال العام.

٣) ومن وصايا الامام للحاكم والمسؤول بالتواصل مع رعيته وشعبه باستمرارٍ تعطي إشاراتٍ مهمةً على أن الحاكم ليس إلا خادمًا لشعبه ورعيته فليس له حق الاستبداد والتفرد والظلم. كذلك ما ورد من وصايا في ثنايا العهد من تقديم مصالح العامة على الخاصة فيه دلالةٌ واضحةٌ على أن السياسة العامة في الإسلام هي تحقيق مصالح الأغلبية من الشعب دون الخاصة، وهذا قد تضمنته الدساتير الغربية متأخرًا عن عهد الإمامعليه السلام بمدةٍ طويلة جداً.

٤) من الضروري إن يعتمد المسؤول في قراراته على مجموعةٍ من المستشارين من أهل الخبرة والحكمة والرأي والاختصاص والصلاح ولا تكون عشوائيةً في اتخاذ القرارات بدون تنسيقٍ وتخطيطٍ.

مصادر ومراجع البحث

- القرآن الكريم.
- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج١، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٥م.
- ابن قتيبة، ابو محمد عبدالله بن مسلم، عيون الأخبار، ج١، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه.
- الآمدي: عبد الواحد بن محمد التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم للأمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ج٤، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر دار الكتاب الإسلامي، ايران، (بلا تاريخ).
- باقر شريف القرشي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، دار التعارف، بيروت، ط٣، ١٩٧٨م.
- الحلي، أبي منصور الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الناشر مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ايران، ١٩٨٦م.
- الشريف الرضي: نهج البلاغة، ط٢، تعليق د. صبحي الصالح، الناشر دار المودة، بيروت، ١٩٨٠م.
- الشيخ محمد عبده، شرح نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي، الامالي، تحقيق قسم الدراسات الاسلامية، الناشر مؤسسة البعثة، قم، ايران، (ب، ت).
- الطبري، أبي جعفر بن جرير، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤، دار المعارف، القاهرة (بلا تاريخ).
- العاملي، محسن الامين، أعيان الشيعة، الناشر دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.
- محمد الري شهري، ميزان الحكمة، ج١، ط١، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٩٨٠م.
- المستشار فليح سوادي، عهد مالك الأشتر، الناشر العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الاشرف، ٢٠١٢م.

- المالكي، ابن الصباغ، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، ج٢، ط١، تحقيق سامي الغريري، الناشر دار ردمك، ١٤٢٢ه.
- الملاح، نادر، النظام الاداري في الاسلام، ط١، كتاب الكتروني، تاريخ النشر ٢٠٠٨م.
- المجلسي، العلامة محمد باقر: بحار الانوار الجامعة لدور اخبار الائمة الاطهار، ط٣، ج٤٠، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.
- النسائي، احمد بن شعيب، سنن النسائي، ط١، الناشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠١٦م.
- الهندي، علاء الدين بن حسام، كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، الطبعة الاولى، مكتبة التراث الاسلامي، بيروت، ١٣٩٧ هـ.